الأمم المتحدة

A/HRC/12/44

الجمعية العامة

Distr.: General
17 September 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، شمس الباري*

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي من أجل إدراج أحدث التطورات.

(A) GE.09-15687 021109 051109

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/١٠ الذي أعرب فيه المجلس عن بالغ قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الصومال، وجدَّد فيه ولاية الخبير المستقل لمدة ستة أشهر، طالباً منه أن يقدم استكمالاً لتقريره إلى المجلس في دورته الثانية عشرة.

وقد وصف الخبير المستقل في تقريره السابق إلى المجلس (A/HRC/10/85) الحالة في الصومال بأنها واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم اليوم. ولا يزال الخبير المستقل يرى بل ويعتقد أن الحالة قد ازدادت سوءا في الأشهر الأخيرة، مع تجدد العنف وسفك الدماء. وكان الصوماليون الذين قابلهم الخبير المستقل قد أعربوا بما يشبه الإجماع عن الأسى لأن اهتمام المجتمع الدولي بالصومال ظل محدوداً بصورة تدعو إلى الحزن. ولكن الخبير المستقل، وهو يبلغ عن محنة هؤلاء الصوماليين، يبلِّغ أيضاً عن الأمل الجديد الذي لاحظه بين الصوماليين وغيرهم ممن قابلهم أثناء بعثته الأخيرة في المنطقة.

وقد اضطلع الخبير المستقل ببعثته الثالثة إلى الصومال في الفترة من ١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أي بعد سنة منذ بعثته الأولى إلى الصومال والبلدان المجاورة. وفي حين أنه لم يكن قادراً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على زيارة الصومال إطلاقاً نظراً لأن البلد بأكمله كان داخلاً في التنبيه الأمني للأمم المتحدة (المرحلة الخامسة) فقد استطاع في شهر حزيران/يونيه زيارة المنطقتين الشمالية والغربية والشمالية الشرقية، أي صوماليلاند وبونتلاند. وبعد ذلك يعرض بعض ملاحظاته الشخصية عن الأزمة الصومالية عموماً قبل أن يختتم بتوصيات لأصحاب المصلحة.

ويغطي التقرير الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩. وتستند المعلومات الواردة فيه إلى اجتماع الخبير المستقل مع أصحاب المصلحة الصوماليين وأعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان والمجتمع المدني والمنظمات والأمم المتحدة، وكذلك استناداً إلى تقارير وحدة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والمنظمات غير الحكومية الدولية بين آخرين.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٥	٤
ثانياً –	زيارات الأماكن ومقابلات الأشخاص والأنشطة التي تم الاضطلاع بها	٦-٢٥	٥
	ألف– الاجتماعات في نيروبي	٦-١٥	٥
	باء – زيارة مخيمات داداب للاجئين في كينيا	١٦	٧
	جيم– الزيارة إلى هرجيسة، في صوماليلاند	١٧-٢٢	٧
	دال – زيارة غاردي وبوساسو في بونتلاند	٢٣-٢٥	٨
ثالثاً –	حالة الأمن والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان	٢٦-٦٣	٩
	ألف– الأمن	٢٦-٣٧	٩
	باء – الحالة الإنسانية	٣٨-٣٩	١٢
	جيم– حالة حقوق الإنسان في مقديشو وجنوب ووسط الصومال	٤٠-٦٣	١٣
رابعاً –	حقوق الإنسان في بونتلاند	٦٤-٦٨	١٧
خامساً –	حقوق الإنسان في صوماليلاند	٦٩-٧١	١٩
سادساً –	ملاحظات عامة على الأزمة الصومالية	٧٢-٨٤	١٩
سابعاً –	التوصيات	٨٥-١٠٧	٢٢
	ألف– للحكومة	٨٥-٩٣	٢٢
	باء – للمجتمع الدولي	٩٤-٩٩	٢٤
	جيم– للأمم المتحدة	١٠٠-١٠٦	٢٥
	دال – للاتحاد الأفريقي	١٠٧	٢٧
ثامناً –	الخلاصة	١٠٨	٢٨

أولاً – مقدمة

١- بينما ظل الصراع في الصومال يستند في جانب كبير منه إلى التنافس بين العشائر منذ سقوط نظام سياد بري في ١٩٩١ وانهيار بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ١٩٩٣ فقد كان إدخال القضايا الدينية في عام ٢٠٠٦ سبباً في زيادة تفاقم الحالة. وازدادت الأحوال سوءاً منذ أن ظهرت في أوائل عام ٢٠٠٩ قوات معارضة إسلامية أكثر تشدداً تطمع في السلطة. ونتيجة لذلك ظلت حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني في البلد تتأرجح بين حالة سيئة وحالة أكثر سوءاً، وهو الوضع الذي ظل قائماً طوال عقدين من الزمان تقريباً.

٢- وقد أعرب الخبير المستقل في تقريره السابق (A/HRC/10/85)، عن قدر من التفاؤل الحذر إزاء آفاق اتفاق جيبوتي الموقع بين الأطراف المتصارعة الرئيسية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتحسنت الحالة بالفعل كثيراً بعد تنصيب حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية المدعومة دولياً في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وانسحاب القوات الإثيوبية. ولكن سرعان ما تحطمت هذه الآمال بسبب ظهور قوات الشباب الإسلامية المعارِضة المتشددة، التي سرعان ما بدأت تقدمها العنيف لإسقاط الحكومة متسببة في مزيد من سفك الدماء والعنف في مقديشو وما حولها وفي أجزاء كثيرة من المنطقة الجنوبية الوسطى في الصومال.

٣- ومع أن ذلك أثبت خطأ الخبير المستقل في تفاؤله إلى حد ما، فإنه لا يزال يعتقد أن الحالة في الصومال قد بلغت مرحلة حرجة وقد تؤدي إذا عولجت بالطريقة الصحيحة إلى نتائج إيجابية. ففي المقام الأول أطلق تنفيذ اتفاق جيبوتي أملاً جديداً للشعب الذي عانى عنفاً جنونياً لفترة طويلة جداً. وأزال رحيل القوات الإثيوبية قدراً كبيراً من نفور الشعب من الحكومة في الماضي. وكان تطبيق الحكومة الجديدة للشريعة كأساس للحكم في الصومال قد أضعف قوات المعارضة. كما أن قيام هذه القوات المعارِضة بتطبيق نظام إسلامي أكثر صرامة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها قد أضعف من الدعم الذي تتمتع به. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو التنافس التقليدي بين العشائر الذي أشعل الصراع طوال سنوات أخذ في الاختفاء منذ تطبيق الأهداف الإسلامية على الصراع. وقد حان الوقت لكي يواجه المجتمع الدولي المشكلة وجهاً لوجه وأن يبذل جهداً شاملاً لوضع حد لهذه الأزمة.

٤- وقد يرى الكثيرون أن تفاؤل الخبير المستقل لا مكان له في الظروف الحالية. فهناك في الوقت الحالي قدر كبير من العنف في مقديشو وما حولها وفي أجزاء أخرى من المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال. ولكن الخبير المستقل يعتقد مع ذلك أنه من الممكن الاستمرار في التفاؤل نظراً للأسباب المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك تقع على المجتمع الدولي مسؤولية متابعة جهوده بشأن الصومال بطريقة أكثر إيجابية من أجل إنهاء تجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ظلت قائمة منذ زمن طويل في ذلك البلد.

٥- وقد تعلل المجتمع الدولي بالانشغالات الأمنية للحد من مشاركته في الصومال لمدة أطول مما ينبغي. وقد حان الوقت للتخلص من هذه الطريقة في التفكير والبحث عن مشاركة تتسم بقدر أكبر من الخيال والابتكار والتجديد والقوة. ورغم التحديات الهائلة يتعين اكتشاف الاحتمالات الجديدة. ولذلك تركز توصيات الخبير المستقل على الفرص التي يجب استكشافها لتحقيق الإيجابيات. وكما ذكرت التقارير السابقة ترتبط حالة حقوق الإنسان في الصومال ارتباطاً لا فكاك منه بالواقع القائم على الأرض، وأي جهد لتحسين حالة حقوق الإنسان يجب أن يأخذ هذا الواقع في الاعتبار وأن يبني على أساسه.

ثانياً - زيارات الأماكن ومقابلات الأشخاص والأنشطة التي تم الاضطلاع بها

ألف - الاجتماعات في نيروبي

٦- كانت الزيارة الأولى للخبير المستقل إلى نيروبي، وهي بؤرة الأنشطة الدولية المتصلة بالصومال والتي توجد فيها جميع وكالات الأمم المتحدة الست عشرة التي يتألف منها مكتب منظومة الأمم المتحدة في الصومال، وينسق بينها ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال، الذي يعمل أيضاً بصفته المنسق المقيم/الإنساني. ويقع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أيضاً في نيروبي، وتغطي منظومة الأمم المتحدة للصومال مجتمعة كل طيف الأعمال المتصلة بالصومال والتي تجرى من نيروبي فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان والانتعاش والتنمية.

٧- كما توجد السفارات الكبرى المعتمدة لدى الصومال أيضاً في نيروبي، وكذلك الوكالات الإنسانية والمنظمات الإقليمية الأخرى العاملة في الصومال، مثل الاتحاد الأفريقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي نيروبي يتمركز أيضاً عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تغطي الصومال. وهكذا تم قضاء النصف الأول من البعثة في مناقشات مع الأشخاص العاملين بهذه الوكالات والمتعاونين معها. وتم الحصول على قدر كبير من المعلومات والأفكار بشأن الصومال من خلال هذه الاجتماعات، والتي يشعر الخبير المستقل بالامتنان لحصوله عليها.

٨- ويود الخبير المستقل أن يشكر بعض الأشخاص الرئيسيين الذين قابلهم في نيروبي. ومن أهم هؤلاء الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق الإنساني للصومال مارك باودن. وكما حدث في الماضي كان الاجتماع معه واجتماع تجميع المعلومات مع أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة تحت قيادته مصدراً لتعميق فهم الخبير المستقل للحالة في الصومال وضرورة إيلاء الأولوية للقضايا الفورية قبل القضايا طويلة الأجل. والقضايا الفورية التي تتطلب إجراء عاجلاً من المجتمع الدولي هي الانشغالات الأمنية وحماية المدنيين وقيام

مختلف أطراف الصراع بتجنيد واستعمال الأطفال ومكافحة الإفلات من العقاب وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الوصول إلى الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمياه والإصلاح، في جملة أمور أخرى. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية الطويلة الأجل بناء المؤسسات والقدرات وكذلك الانتعاش والاحتياجات الإنمائية الأساسية.

٩- ورغم أن الممثل الخاص للأمين العام السيد أحمد ولد عبد الله لم يكن موجوداً في نيروبي أثناء الزيارة، فقد استفاد الخبير المستقل كثيراً من الحديث مع موظفيه عن آخر التطورات المتعلقة بعملية جيبوتي للسلام وتوقعاتهم بشأن المستقبل.

١٠- وأثناء زيارة نيروبي اجتمع الخبير المستقل مع رئيس الوزراء الجديد للصومال ووزير الشؤون الدستورية اللذين كانا يزوران نيروبي، كما اجتمع مع عدد من أعضاء البرلمان الصومالي. وقاموا جميعاً بتزويد الخبير المستقل بفرصته الوحيدة لمناقشة المسائل المتعلقة بولايته مع السلطات الفيدرالية.

١١- وقد أتاح الاجتماع مع رئيس وزراء الصومال الفرصة للخبير المستقل لينقل إليه انشغالاته وانشغالات المجتمع الدولي بسبب تجدد انتهاكات حقوق الإنسان في البلد. وقام الخبير المستقل أيضاً بتذكير رئيس الوزراء بالمساعدة التي تستطيع أن تقدمها الأمم المتحدة في ميدان المساعدة التقنية وبناء قدرات الحكومة والعاملين غير الحكوميين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصومال. ووافق رئيس الوزراء على تعيين نقطة تنسيق في الوزارة يمكن لوحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بين آخرين، والتي كان أحد موظفيها يرافق الخبير المستقل في الاجتماع، الاتصال بها في هذا الشأن. ويشكر الخبير المستقل رئيس الوزراء مرة أخرى لتأكيداته. ويأمل الخبير المستقل أن يكون من الممكن وضع ترتيبات لاجتماعات أكثر تعمقاً مع السلطات الصومالية في المستقبل.

١٢- وشعر الخبير المستقل بالإعجاب إزاء تصميم وزير الشؤون الدستورية على إشراك الشعب الصومالي في العمليات التشاركية وصياغة دستور جديد للصومال على أساس المثل العليا للشعب وتطلعاته. وشعر الخبير المستقل بالسرور عندما علم أن الأمم المتحدة قد أنشأت بالفعل آلية لتنسيق الدعم في هذا الصدد. وهذا أحد المجالات التي تتطلب قدراً كبيراً من المساعدة التقنية وبناء القدرات.

١٣- وكان اجتماع الخبير المستقل مع ثلاثة أعضاء من البرلمان يمثلون عشائر الأقلية في الصومال مفيداً للغاية من أجل فهم الحالة في الصومال من منظور هؤلاء الأعضاء. وتبادلوا وجهات النظر بشأن طريقة حماية حقوق ومصالح الأقليات في الصومال.

١٤- وقدم سفير الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يعمل من نيروبي، تحليلاً مفيداً جداً للجوانب الوطنية والإقليمية والدولية في الأزمة الصومالية، وكذلك معلومات لا تقل أهمية

عن دور وأنشطة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأشار الخبير المستقل إلى التقارير عن ادعاءات تجاوزات حقوق الإنسان من جانب هذه القوات، وهو ما أدى إلى مناقشة للظروف العسيرة جداً والتقييدات الخطيرة التي تعمل في ظلها هذه القوات في الصومال.

١٥- وكالعادة كانت الاجتماعات المعقودة مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية على السواء، مصدراً لمعلومات مفيدة جداً عن حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. وترتبط معظم هذه المنظمات بمنظمات غير حكومية أخرى وبالعاملين الإنسانيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على أرض الواقع في الصومال. ومرة أخرى شعر الخبير المستقل بالإعجاب بتفاني هؤلاء المدافعين الذين يعملون في الصومال في ظل أصعب وأخطر الظروف. وبدون هؤلاء سيكون من العسير للمجتمع الدولي أن يحصل على صورة موثوقة بدرجة معقولة عن المحنة الفظيعة التي يواجهها الناس. وهؤلاء المدافعون يشكلون في أحيان كثيرة المصدر الوحيد للتحقق من المعلومات عن تجاوزات حقوق الإنسان من جانب مختلف الأطراف في النزاع.

باء - زيارة مخيمات داداب للاجئين في كينيا

١٦- نظراً لأن الخبير المستقل لم يتمكن من زيارة المنطقة الجنوبية الوسطى في الصومال، التي يتزايد فيها انتشار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، فقد تعين عليه أن يعتمد أثناء بعثاته الثلاث على التحدث مع اللاجئين الذين وصلوا لتوهم من هذه المناطق إلى كينيا أو اليمن، لاستقاء معلومات عن تجاربهم في الصومال. وجرت زيارته إلى مخيمات داداب للاجئين في كينيا هذه المرة في سياق وصول أعداد كبيرة جداً من هؤلاء اللاجئين. فقد وصل حوالي ٣٦ ٠٠٠ صومالي جديد إلى داداب في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩. وتستضيف مخيمات داداب، التي تضم قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، أكبر تركيز للاجئين في أي منطقة واحدة في العالم اليوم.

جيم - الزيارة إلى هرجيسة، في صوماليلاند

١٧- من السهل أن ينسى المرء عند وصوله إلى هرجيسة في صوماليلاند، أن الصومال ظل يواجه الغليان لمدة طويلة، وذلك لأن صوماليلاند نجحت في حماية إلى حد كبير من الأحداث الجارية في بقية الصومال منذ عام ١٩٩١، عندما أصدرت إعلان الاستقلال من جانب واحد وأعلنت عودتها إلى وضعها الانفصالي الذي تمتعت به باعتبارها محمية بريطانية قبل الانضمام إلى الاتحاد الصومالي في ١٩٦١. ومن الناحية العملية فإن صوماليلاند اليوم، مثلها مثل أي بلد نام آخر في العالم الثالث، تتمتع بالسلام إلى درجة ما. وهناك بالطبع حالات من انتهاكات حقوق الإنسان، وسيعود الخبير المستقل إلى مناقشتها أدناه.

١٨- وخلال الإقامة القصيرة للخبير المستقل في هرجيسة عقد عدداً من الاجتماعات المفيدة مع المسؤولين في صوماليلاند، بما في ذلك جلسات طويلة جداً مع وزير العدل. ولم يختلف الاتجاه الرئيسي لمحدثيه عما كان عليه منذ عام، وهو أن صوماليلاند دولة مستقلة ذات سيادة وأن اعتراف المجتمع الدولي بذلك سيدعم قضية السلام في الصومال.

١٩- واجتمع الخبير المستقل أيضاً مع زعماء أحزاب المعارضة الرئيسية في صوماليلاند. وكان ذلك مهماً في ضوء التوتر القائم في صوماليلاند حول الانتخابات الرئيسية، التي أجلتها الحكومة. وتعين إلغاء اجتماعات محددة أخرى بسبب عدم توفر الوقت. وكان ينبغي وقتاً أطول لزيارة صوماليلاند.

٢٠- وكان أحد الجوانب الهامة لجدول الخبير المستقل في صوماليلاند هو زيارته إلى جامعة هرجيسة، حيث تم تنظيم برنامج معونة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المحتاجين إلى المساعدة القانونية ولبناء قدرة الطلاب وصغار المحامين. وقام الخبير المستقل لتبادل طيب للآراء مع المشاركين، وشعر بالإعجاب بسبب إحساسهم بالتفاني وبسبب النتائج المتحققة في مساعدة المحتاجين إلى المساعدة، بما فيهم كثيرون من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وهذا البرنامج مفيد جداً ويجدر تكراره في أماكن أخرى في الصومال.

٢١- وتركَّز الاجتماع مع المنظمات غير الحكومية في صوماليلاند تركيزاً أكبر على الاهتمامات المحلية. وأوضح إلى أي درجة يعتبر شعب صوماليلاند أنفسهم أمة مستقلة. وتحدثوا عن مفهومهم لحالة حقوق الإنسان في صوماليلاند. ووجه ممثل من مجتمع ذوي الإعاقة مناشدة قوية لتوجيه اهتمام خاص إلى حالة المعوقين.

٢٢- وعقد الخبير المستقل اجتماعاً منفصلاً مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة في صوماليلاند الذين قدموا إليه معلومات عن أعمالهم وخاصة عن الحالة منذ انفجارات القنابل في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، التي قتلت عدداً من موظفي الأمم المتحدة ودمرت المجمع الرئيسي للأمم المتحدة في هرجيسة. وأعلنوا أنه رغم وجود مظاهر الحياة الطبيعية على أرض الواقع فإن الخوف موجود دائماً من هجوم متمردي حركة الشباب. ومن الواضح أن ذلك فرض تقييدات خطيرة على أعمال وتحركات موظفي الأمم المتحدة في المنطقة.

دال - زيارة غاردي وبوساسو في بونتلاند

٢٣- كان أبرز جانب في زيارة الخبير المستقل إلى بونتلاند هو اجتماعه مع عبد الرحمن محمد فارول، رئيس بونتلاند، وهي دولة مستقلة ذاتياً داخل الصومال. وتناولت المناقشات المتشعبة جانباً كبيراً من انشغالات حكومته وشعبه بما يراه عيوباً في عملية جيبوتي للسلام، وخاصة استبعاد بونتلاند من هذه العملية. وكانت إحدى النقاط البارزة هي الصراع الجاري

في الصومال والدور الذي يمكن أن تؤديه بونتلاند في حل الأزمة الصومالية، وكذلك التدابير التي اتخذتها بونتلاند لمكافحة القرصنة على طول الساحل الصومالي.

٢٤- وشعر الخبير المستقل بالإعجاب إزاء التزام الرئيس وتفانيه في تنمية بونتلاند ورؤيته للطريقة التي يمكن بها مساعدة الصومال بأكمله. ونوقشت بصورة عامة التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لحل النزاع في الصومال وما تستطيع بونتلاند أن تفعله في هذا الصدد. وأعرب الرئيس عن استياءه من طريقة عملية جيبوتي للسلام التي ساءت بدون أي دور لبونتلاند، وهي أكبر ولاية في الصومال، وتجري فيها إدارة ناجحة في جوار المنطقة الجنوبية الوسطى التي تمزقها الحروب. وقد شعر الخبير المستقل بالسرور عندما علم بعد ذلك بتوقيع اتفاق تعاون بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وبونتلاند في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٢٥- وتمثلت نقطة بارزة أخرى في الرحلة إلى بونتلاند في زيارة بوساسو التي تستضيف نسبة كبيرة من المشردين داخلياً من مقديشو والمناطق الأخرى في جنوب وسط الصومال. وأظهرت مخيمات المشردين والحديث مع المقيمين منذ مدة طويلة ومع الوافدين الجدد مدى ما يتمتعون به من دعم وضيافة من الحكومة المحلية، وكذلك مدى المساعدة المقدمة إليهم من الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي والظروف الصعبة جداً التي يتحملونها في جو شديد الحرارة. وقدم الوافدون الجدد أيضاً إلى الخبير المستقل معلومات مفيدة عن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال.

ثالثاً - حالة الأمن والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان

ألف - الأمن

٢٦- أصبحت حالة الأمن في الصومال أكثر تطوراً وتقلباً في الأشهر الأخيرة. وقد أدى انسحاب القوات الصومالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتشغيل الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة، إلى انخفاض في حالة العنف، التي عاودت الظهور مع ذلك سريعاً بعد إعادة ترتيب صفوف الفصائل والمجموعات المسلحة. وزادت هجمات المتمردين وتم التبليغ عن تدفقات جديدة من المقاتلين الأجانب المتحالفة مع المجموعات المتطرفة. ونتيجة لذلك زادت الهجمات المسلحة من هذه الجماعات وأصبحت أكثر تقدماً وتنسيقاً وفتكاً.

٢٧- وقد حافظت الحكومة، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على سيطرتها على المناطق الجنوبية الاستراتيجية في مقديشو، وعلى المطار والميناء. وتسيطر حركة الشباب وحزب الإسلام المتحالف معها على معظم الأجزاء الأخرى من جنوب وسط الصومال.

٢٨- وفي تطور مثير شنت مجموعات المعارضة المسلحة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ هجوماً عنيفاً على القصر الرئاسي. ونجحت القوات الحكومية رغم قلة عددها في صد الهجوم. وبعد بضعة أيام شنت القوات الحكومية أول هجوم مضاد لها منذ عدة أشهر، حيث طردت المتمردين من عدد من المواقع الاستراتيجية في مقديشو. وفي ١٩ حزيران/يونيه شن المتمردون هجوماً آخر ولكن القوات الحكومية صدته أيضاً. وهكذا ظلت الهجمات والهجمات المضادة حادثاً متكرراً طوال فترة من الوقت.

٢٩- وقد تأثر السكان المدنيون تأثراً كبيراً بالقتال. فقد تشرد عدد كبير جداً؛ وقُتل قرابة ٣٥٠ شخصاً وجُرح ١ ٥٠٠ شخص على الأقل في مقديشو منذ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. وكان أحد الانشغالات الكبرى أثناء تلك الفترة هو امتداد القتال إلى مناطق يسكنها أو يرتادها المدنيون، وقيام جميع الأطراف بإطلاق قذائف الهاون عشوائياً، مما سبب إصابات وأضرار بالممتلكات وتدمير للمناطق المدنية.

٣٠- وقد سبّب تجنيد وتدريب واستعمال الأطفال في القتال، وخاصة من جانب المجموعات المسلحة، الرعب بين آباء صغار الأطفال. وفضّل الكثيرون الانتقال إلى مناطق أخرى أو اللجوء إلى بلدان مجاورة.

٣١- وفي حين زادت وكالات المعونة جهودها لتوفير المساعدة للمشردين إلا أنها واجهت تقييدات بسبب الأوضاع الأمنية. ومؤخراً أعلنت حركة الشباب حظراً على أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في جنوب وسط الصومال. ويمكن أن يؤثر طرد إدارة شؤون السلامة والأمن على أعمال الوكالات الإنسانية في هذه المناطق. ورغم انخفاض العنف ضد العاملين الإنسانيين والممتلكات في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ عما كان عليه في نفس الفترة في عام ٢٠٠٨، فقد استمر قتل العاملين أو خطفهم أو تعرضهم للعنف. وعلى سبيل المثال قُتل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ سبعة من العاملين في مجال المعونة وخُطف سبعة آخرون. ولا يزال ما مجموعه ١٦ من عاملي المعونة في الأسر منذ ٢٠٠٨. ويشملون ثلاثة عاملين مختطفين في كينيا في تموز/يوليه ٢٠٠٩ ثم أخذوا إلى الصومال.

٣٢- ورغم سيطرة حركة الشباب والقوات المتحالفة معها على أجزاء كبيرة من جنوب وسط الصومال، فقد تقلصت شعبيتها فيما يبدو بسبب فرضها تفسيراً متشدداً لقوانين الشريعة، إلى جانب عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والجلد وتشويه أعضاء الجسم. وهناك أنباء عن المقاومة الشعبية لهذه الحركة في بعض مناطق جنوب وسط الصومال. ففي بايدوا، مثلاً، تظاهر مئات المحتجين يوم ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ ضد حظر بيع القات. وتشكلت مجموعة إسلامية معتدلة هي أهل السنة في بعض المناطق لمقاتلة حركة الشباب. وكان قيام حركة الشباب بتدمير قبور بعض الشيوخ البارزين قد أثار استجابات عنيفة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وقّعت مجموعة أهل السنة اتفاقاً مع الحكومة الاتحادية الانتقالية

لإدماجها في عملية السلام، وهو ما يشير إلى إمكانية قيام المجموعات الإسلامية الأخرى بالسير في هذا الطريق.

٣٣- وتقوم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحراسة الميناء والمنشآت الحكومية الرئيسية في مقديشو. وفي حين بلغ عدد هذه القوات ٠٠٠ ٥ شخص مع وصول كتيبة من القوات من بوروندي فإن هذه القوات لا تزال أقل بكثير عن الرقم المستهدف وهو ٠٠٠ ٨ جندي. وكانت مجموعات المعارضة المسلحة قد استهدفت مراراً أفرادها وقتل خمسة على الأقل من جنود حفظ السلام في الفترة بين ٦ أيار/مايو و١١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويُقال إن قوات الاتحاد الأفريقي ردت على بعض الهجمات وأثيرت بعض الادعاءات عن مقتل أو جرح المدنيين نتيجة لذلك. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ طالب مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي باستعراض ولاية الاتحاد الأفريقي بغرض تعزيزها.

٣٤- وتشمل أحداث العنف انفجار ضخم لسيارة مفخخة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ خارج فندق في بيليت وين أدى إلى مقتل وزير الأمن عمر هاشي عدن وسفيراً سابقاً لدى إثيوبيا وقادة محليين وزعماء عشائر إلى جانب أعداد كبيرة من الأشخاص الآخرين. وفي حادثة وقعت في ١١ تموز/يوليه توفي ثلاثة جنود حفظ سلام تابعين للاتحاد الأفريقي وجُرح آخر بعد سقوط قذيفة هاون على القصر الرئاسي في مقديشو. وفي ١٢ حزيران/يونيه قيل إن ثلاثة جنود حكوميين قتلوا في شمال مقديشو عندما قامت قوات الحكومة، تدعمها وحدات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بمقاتلة المجموعات المتمردة. وتركز القتال قريباً من القصر الجمهوري كما يحدث في كثير من الحالات. وتسبب هجوم ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في مقتل نور دقلي، رئيس أمن مقديشو ومنطقة البنادر المجاورة. وكان من بين القتلى مقاتل أجنبي.

٣٥- وخُطف ثلاثة عاملين في مجال المعونة تابعين لمنظمة العمل لمكافحة الجوع في منديرا بكينيا وأخذوا عبر الحدود إلى الصومال في ١٨ تموز/يوليه. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ دخل البعض إلى مجمع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ونهبوا محتوياته. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ قامت قوات حركة الشباب بالسطو على مجمعين للأمم المتحدة في بايدوا ووجيد ونهبهما. وفي الوقت نفسه أصدرت حركة الشباب بياناً تطالب فيه بإغلاق مكاتب وكالات الأمم المتحدة في الصومال. واتهمت المجموعة هذه الوكالات "بالعمل ضد مصالح شعب الصومال المسلم وضد إنشاء دولة إسلامية في الصومال".

٣٦- وكان انعدام الأمن هو السبب في أن ٠٠٠ ٣٦ التمسوا اللجوء في كينيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، في حين أن قرابة ٠٠٠ ١٢ شخص وجدوا ملاذاً مؤقتاً في مدينة بوساسو في شمال الصومال منذ ٧ أيار/مايو. ويُقال أن معظم هؤلاء ينتظرون الفرصة التي يتيحها لهم المهربون لاصطحابهم في رحلة خطرة عبر خليج عدن. وبعد استعراض الترتيبات الأمنية عقب تفجير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هرجيسة في

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ خفضت الأمم المتحدة أنشطتها داخل الصومال وتقليل عدد الموظفين الدوليين. ويقوم عدد صغير من الموظفين الوطنيين بمواصلة البرامج الحرجة في مقديشو.

٣٧- وفي ضوء استمرار التهديدات المباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة سيتطلب أي توسيع كبير آخر للأنشطة ترتيبات أمنية أكثر شدّة إلى جانب تحسين الدعم في حالة الطوارئ. وسوف يؤدي إعلان المتمردين في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٩ لحظر أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي وإدارة شؤون السلامة والأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، كما ذُكر أعلى، إلى التأثير بصورة خاصة على القرارات التي ستتخذ في هذا الصدد. ولكن هذا التطور يتيح فرصة لهيئات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الهيئات بالنظر في طرق مبتكرة أو بديلة للتعامل مع الحالة في الصومال. وسيعود الخبير المستقل لمناقشة هذه النقطة أدناه.

باء - الحالة الإنسانية

٣٨- استمرت الأزمة الإنسانية تشتد في الصومال بسبب النزاعات الجارية والجفاف والتضخم واستمرار عدم توفر إمكانيات الوصول الإنساني إلى معظم المناطق المتأثرة بشدة. وجاء في تقييم للأمن الغذائي صدر عن الأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ أن قرابة ٣,٧ مليون شخص، أو ٥٠ في المائة من سكان الصومال، يحتاجون إلى سبل المعيشة والدعم الإنساني، وبذلك ارتفع العدد من ٣,٢ مليون شخص في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويتزايد الجفاف سوءاً في المناطق الوسطى وامتد إلى الأجزاء الشمالية من البلد. وتفاقم انعدام الأمن الغذائي المتزايد بسبب ظهور أمراض سببها بعض إمكانات الوصول إلى الخدمات الصحية. ويعاني طفل واحد من بين كل خمسة أطفال صوماليين من سوء التغذية الحاد، مقابل واحد من كل ستة أطفال في شهر شباط/فبراير. وعلى صعيد أكثر إيجابية سجلت أجزاء من جنوب الصومال إنتاجاً شبه طبيعي من المحاصيل بفضل الأمطار الجيدة في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣٩- وتتطلب مستويات شدة نقص سوء الأغذية الحاد جهوداً مستدامة من الإغاثة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار المتجمعة عن امتداد الجفاف والتضخم الفائق في أسعار السلع الغذائية وانعدام الأمن المدني لم تقف عند حد المساهمة في فقد قطعان الماشية في معيشة الرعاة ولكنها استمرت أيضاً في تقليل فرص الوصول إلى المياه والأغذية وأسباب العيش المستدامة، وهو ما يستلزم استجابة إنسانية مستمرة.

جيم - حالة حقوق الإنسان في مقديشو وجنوب ووسط الصومال

٤٠- تدهورت حالة حقوق الإنسان في الصومال بصورة ملحوظة نتيجة تصاعد النزاع المسلح منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. وهكذا ضاعت التحسينات التي تحققت منذ إقامة الحكومة الجديدة في الأشهر الأولى واستمر النزاع يؤثر بشدة على المدنيين بطرق كثيرة.

٤١- ويظل رصد حالة حقوق الإنسان في جنوب ووسط الصومال أمراً عسيراً جداً بسبب القيود الخطيرة التي تعرقل جمع المعلومات نتيجة الظروف الأمنية. ولم يستطع الخبير المستقل نفسه من زيارة المنطقة. ومع ذلك تم توثيق الانشغالات الكبرى على صعيد حقوق الإنسان ولا يزال الخبير المستقل يشعر بالقلق العميق من تدهور الحالة.

١- الحق في الحياة والسلامة الجسدية

٤٢- أدى تبادل نيران الهاون بصفة مستمرة وعشوائية وغير دقيقة بين جميع الأطراف إلى العديد من وفيات المدنيين وإصابة الكثيرين منهم، حيث كانت القذائف تسقط على مساكن المدنيين وعلى المساجد، وتسببت في فرار الآلاف من العاصمة. واتضح من تقارير وسائط الإعلام والشهادات المباشرة المأخوذة من اللاجئين والمشردين والمصادر الأخرى أن المتمردين انتهكوا القانون الإنساني الدولي عندما نقلوا الصراع إلى مناطق مأهولة أو مناطق يرتادها المدنيون. وانتشرت أيضاً التقارير التي تتحدث عن تهديدات القتل والتخويف. وواجه الصحفيون الذين يعملون على تغطية النزاع أخطاراً محددة بسبب استهداف قتلهم وخطر الوقوع في مرمى النيران المتبادلة.

٤٣- ويعاني المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، من معظم الهجمات العشوائية والأفعال الانتقامية من جانبي النزاع الصومالي، بما في ذلك المعارضة المسلحة والميليشيات القبلية المحلية. وتوضح العقوبات مثل قطع الأطراف والرجم إلى أي مدى أصبح العنف بديلاً عن سيادة القانون في كثير من مناطق الصومال. وقد تلقى موظفو حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة تقارير موثوقة تتحدث عن إقامة المحاكم المخصصة في المناطق التي تسيطر عليها مجموعات المتمردين لمحاكمة المدنيين وإصدار الأحكام عليهم بدون مراعاة الإجراءات السليمة، بما في ذلك إصدار عقوبات الإعدام بالرجم أو قطع الرأس، وبتر الأطراف وغير ذلك من أشكال العقوبة الجسدية. وقد ساهم الافتقار إلى المساءلة، وخاصة في صدد الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، في ظهور ثقافة الإفلات من العقاب. وباستثناء صوماليلاند وبونتلاند تكاد سيادة القانون تختفي تماماً في الصومال، وخاصة في المناطق الجنوبية الوسطى.

٤٤- وهناك تطور أكثر مدعاة للقلق وهو التفسيرات المتطرفة للشريعة من جانب الإسلاميين المتشددين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وأدت هذه التفسيرات إلى تطبيق عقوبات جسدية قاسية، بما في ذلك قطع أيدي المجرمين المزعومين. وكما يقول أحد التقارير،

قامت القوات الإسلامية في شابيل هوز يوم ٣ تموز/يوليه بقطع اليد اليمنى لرجل اتهم بسرقة مواشي في غانداب. وتم تنفيذ الحكم علناً أمام المئات من الأهالي. وبعد عملية البتر، قيل إن الرجل أُخذ إلى المستشفى للعلاج في حين تم عرض يده المقطوعة على الجمهور لتكون عبرة للآخرين.

٢- التوقيف والاحتجاز التعسفي، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة

٤٥- في بعض أجزاء البلد تم توثيق عمليات توقيف واحتجاز تعسفية، بما في ذلك الاحتجاز لمدة طويلة قبل العرض الأول على المحكمة، وكذلك عمليات الإعدام بعد مداولات في المحاكم الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك استمر تكريس الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية، التي صاحبت الأزمة الصومالية منذ بدايتها.

٣- الحق في حرية الرأي والتعبير

٤٦- منذ بداية عام ٢٠٠٩ قُتل ستة من الصحفيين في جنوب وسط الصومال، وكان بعضهم قد قُتل في عملية قتل مستهدفة تعزى إلى المتمردين، في حين وقع آخرون هدفاً في مرمى النيران المتبادلة. وبالإضافة إلى ذلك يواجه الصحفيون أخطاراً متزايدة في شكل تهديدات وتخويف من جانب وعلى يد السلطات ومجموعات المقاومة المسلحة. ونتيجة لذلك أصبح عمل الصحفيين في المنطقة الجنوبية الوسطى عملاً خطيراً ومقيداً بصورة محددة.

٤- العنف ضد المرأة

٤٧- كما يحدث في كثير من المجتمعات التقليدية يندر التبليغ عن العنف ضد المرأة في الصومال. ومع ذلك تبلّغ المنظمات غير الحكومية الصومالية العاملة مع ضحايا العنف الجنساني عن حدوث هذا النوع من العنف على أساس يومي.

(أ) العنف ضد المرأة في الصومال المتصل بصورة مباشرة بالنزاع المسلح

٤٨- نظراً لأن جانبي النزاع المسلح يرتكبان هجمات عشوائية ضد السكان المدنيين فإن المرأة تتأثر بصورة خاصة نظراً لأنها تقوم بإدارة معظم الأعمال التجارية الصغيرة (في الأسواق مثلاً) أو تبقى في بيت الأسرة. وتجري معظم الهجمات أثناء النهار.

٤٩- وفي المجتمع الصومالي تكون أسر اللاجئين التي ترأسها المرأة في مركز ضعيف بصورة خاصة. وفي كثير من الأحيان تقوم المرأة التي ترأس أسرة في مخيمات المشردين داخلياً بالعمل بالخدمة في البيوت الخاصة وبذلك تخاطر بصحتها وحياتها في طريقها إلى العمل بسبب انعدام الأمن في الشوارع. وتخضع هذه المرأة في كثير من الأحيان للاستغلال الجنسي والاعتداء من جانب أصحاب العمل الذكور.

(ب) العنف ضد المرأة في الصومال المتصل بغياب سلطة القانون وبثقافة الإفلات من العقاب

٥٠- تظل المدافعات عن حقوق الإنسان هدفاً لهجوم من جانب الأشخاص الذين يعتبرون أن عمل هؤلاء المدافعات يتعارض مع مصالحهم. وقيل إن أربع صحفيات تعرضن للاتهامات والتخويف من الجانبين بسبب انحيازهن للجانب الآخر. فقد اتهمهن المتمردون بممارسة أنشطة تتناقض مع الإسلام، في حين قيل إن الحكومة تحتجز صحفيات في مرافق احتجاز لا تضمن الحقوق الأساسية للمرأة المحتجزة بغرض التخويف.

٥١- وفي جميع أجزاء الصومال، بما فيها صوماليلاند وبونتلاند، لا توجد مرافق احتجاز كافية للنساء اللائي يتعرضن لهذا السبب لضعف بالغ في مواجهة العنف من جانب المحتجزين الذكور أو الحراس الذكور.

٥٢- وتُطبق الشريعة بشكلها المفرط في مناطق لا تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية، وهو ما يتناقض مع القانون الصومالي المطبق. ويؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى أضرار بالغة بحقوق المرأة. وتشمل الشريعة الإعدام بالرجم على جريمة الزنا. وقد جرى رجم امرأة شابة علناً ادُعي أنها اغتصبت بعد أن حكمت عليها محكمة الشريعة المحلية بالموت بسبب الزنا، وهو ما ورد في التقرير السابق للخبير المستقل، ولا تزال هذه الحادثة كابوساً يلاحق أفكار الناس. ولحسن الحظ لم تتكرر هذه الحالة حسب علم الخبير المستقل.

٥٣- ويتزايد استهداف النساء اللائي يقمن ببعض الأعمال التجارية الصغيرة إلى جانب تجارة القات في الصومال لإرغامهن على ترك عملهن. ويقال إن عاملين مرتبطين بالحكومة الاتحادية الانتقالية ويرتدون ذي رسمياً يشاركون في أعمال النهب واستهداف الأعمال التجارية التي تديرها النساء.

(ج) العنف ضد المرأة في الصومال والمتصل بالنسيج الاجتماعي

٥٤- في الصومال تبلغ نسبة تشويه الأعضاء الجنسية للإناث حوالي ٩٨ في المائة وتجري أساساً ضد الفتيات من سن ٤ سنوات إلى ١٢ سنة. وتنتشر هذه الممارسة بصفة خاصة في المجتمعات الريفية.

٥٥- ولا يزال العنف المترلي الذي يروِّع النساء مشكلة كبرى في كل أجزاء الصومال. وبسبب تدمير الهياكل العشائرية التي كانت تعمل من قبل في كثير من الأماكن لم يعد أمام النساء طريق للحصول على أية حماية رسمية أو تقليدية. وكثيراً ما تقوم الأسر بنفسها بإحضار صغار الفتيات المراهقات إلى مراكز الاحتجاز بسبب "سوء السلوك" لاحتجازهن حتى تطلب الأسرة إطلاق سراحهن.

٥٦- ولا تجد النساء ضحايا العنف الجنساني نظاماً قضائياً فعالاً يلجأن إليه. وحتى في صوماليلاند وبونتلاند التي تعمل فيهما المحاكم، يتسم الوصول إلى العدالة أمام هؤلاء النساء بأنه محدود للغاية. وتقوم العشائر بالتعامل مع قضايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف

الجنسي والجنساني باعتبارها نزاعات مدنية، وبدون إشراك الضحايا، وكثيراً ما يتم حلّها سواء بدفع دية أو بفرض الزواج بين الضحية والجاني.

٥- حقوق الطفل

٥٧- كما يحدث في كل مكان، تكون النساء والأطفال هم أكثر الفئات ضعفاً في الأماكن التي يعيشون فيها وأثناء هروبهم من تلك الأماكن، وعند وصولهم أيضاً إلى بعض الأماكن، مثل مخيمات المشردين داخلياً. ووردت تقارير عن انتهاكات خطيرة ضد الأطفال والنساء في كل أنحاء البلد، بما في ذلك تجنيد واستخدام الأطفال على يد أطراف النزاع، والقتل والتشويه نتيجة القتال والاستعمال العشوائي أو المفرط للقوة والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف ضد النساء والأطفال.

٥٨- وتظهر الآن أدلة إضافية عن حجم وطبيعة تجنيد واستخدام الأطفال واستخدامهم ودفعهم إلى الجبهة في حالات كثيرة جداً. ويتراوح سن معظم الأطفال بين ١٤ و١٨ سنة مع وجود أدلة أيضاً على تجنيد أطفال حتى في سن التاسعة. والتجنيد عملية منهجية وتنطوي في كثير من الأحيان على القوة أو الخداع. وفي معظم الحالات يتم تجنيد الأطفال من المدارس والكتاتيب ومعسكرات المشردين داخلياً في الصومال ومن مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. ويتركز الاستهداف الرئيسي على المراهقين الضعفاء أو المعدمين. وهناك أيضاً تقارير عن تجنيد فتيات على يد المتمردين لتزويجهم بالمقاتلين أو توفير الدعم اللوجستي وجمع المعلومات.

٥٩- وظلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ترصد انتهاك حقوق الأطفال من جانب أطراف النزاع في الصومال طوال أكثر من ثلاث سنوات. وفي تاريخ سابق في عام ٢٠٠٩ طلبت اليونيسيف إجراء دراسة عن هذا الموضوع قام بها خبير استشاري مستقل يتمتع بشبكة اتصالات واسعة بين صفوف مختلف المجموعات المسلحة في الصومال. وبيَّنت المعلومات المتجمعة من هذه المصادر أعداد الأطفال الذين تجندهم مختلف المجموعات المسلحة ومعسكرات التدريب ومواقعها حيث يتم تدريب الأطفال، والأساليب المستعملة، وجنسيات القائمين بالتدريب وأنواع الأطفال المستهدفين بالتجنيد. وتبين أن تجنيد الأطفال من جانب قوات الحكومة أقل منهجية إلى حد ما، حيث يستهدف هذا التجنيد مجموعة عمرية أكبر بقليل (١٤-١٨ سنة) عن أنماط التجنيد التي تقوم بها بعض مجموعات المتمردين. ومع ذلك هناك أدلة على تجنيد أطفال على يد جميع أطراف النزاع.

٦- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٠- بعد عقدين من النزاع ظل جيلان اثنان تقريباً من صغار الأولاد والبنات الصوماليين محرومين من مزايا التعليم الكامل. وقد تأثرت شبكات التعليم الحالية، وهي محدودة في نطاقها أصلاً، تأثراً سيئاً بالنزاع. ومع ذلك تمكن الصوماليون من تنظيم شبكات قوية للتعليم المستقل

والخاص في كثير من أجزاء البلد، وتتركز جهود الحكومة على توسيع نطاق التعليم، وإن كان ذلك يجري بتمويل محدود للغاية، وخاصة في حالة التعليم الثانوي. وبالإضافة إلى ذلك، ومع اختلاف المناهج الدراسية القائمة، تعمل وزارة التعليم ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على تنسيق هذه المناهج.

٦١- وقد تأثرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثراً شديداً باستمرار من النزاع المسلح في الصومال طوال عقدين تقريباً. وبالتحديد تأثرت الحقوق في العمل وفي الصحة وفي رفاه جميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الحق في الغذاء، والملبس والإسكان والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية والحق في الثقافة.

٧- المهاجرون

٦٢- تقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في بوساسو في بونتلاند، إن القتال الجاري في مقديشو ووسط الصومال يدفع آلاف الصوماليين إلى المخاطرة بحياتهم لعبور خليج عدن والتماس اللجوء في اليمن. وهناك الآن قرابة ٠٠٠ ١٢ شخص في بوساسو يشكلون جزءاً من مجموع الصوماليين المشردين داخلياً، الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٢٣٢ شخص تقريباً أُرغموا على مغادرة وطنهم منذ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، عندما نشب القتال بين قوات المعارضة والقوات الحكومية في مختلف أحياء العاصمة الصومالية.

٦٣- وفي عام ٢٠٠٨ وصل أكثر من ٠٠٠ ٥٠ من ملتمسي اللجوء الجدد إلى شواطئ اليمن - بزيادة تبلغ ٧٠ في المائة عن عام ٢٠٠٧. واستمر هذا الاتجاه أثناء الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩ عندما وصل قرابة ٥٠٠ ١٦ صومالي إلى اليمن. وقيل إن أكثر من ٠٠٠ ١ مهاجر غرقوا في الطريق أثناء عام ٢٠٠٨ لأن المهربين معدومي الضمير قاموا بإلقائهم من على السفن أو أرغموهم على النزول من السفن بعيداً جداً عن الشاطئ. وتقول مفوضية اللاجئين إن قرابة ٣٠٠ شخص ماتوا أو فقدوا حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩. وبعد زيارة الخبير المستقل إلى اليمن في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أبلغ في تقريره إلى المجلس عن الحالة اليائسة لملتمسي اللجوء الصوماليين الذين يعبرون خليج عدن.

رابعاً - حقوق الإنسان في بونتلاند

٦٤- جرت الانتخابات بسلام في بونتلاند في أوائل عام ٢٠٠٩. وتولى مقاليد الأمور رئيس جديد وحكومة جديدة؛ وهم يتعهدون بإنشاء ديمقراطية تعددية من خلال دستور جديد في غضون سنتين. وأيد أعضاء برلمان بونتلاند في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ قانوناً جديداً بشأن الأحزاب السياسية يقوم الرئيس بموجبه بتعيين ٦٦ عضواً في البرلمان، في حين سمح لثلاثة أحزاب سياسية فقط بالتنافس في الانتخابات الرئاسية.

٦٥- ورغم أن الحياة في بونتلاند تتسم، رغم قربها من العنف والفوضى في جنوب ووسط الصومال بالهدوء نسبياً بفضل الجهود الجدية التي تبذلها حكومة بونتلاند للحفاظ على القانون والنظام، وإن كان يعتريها كثير من أوجه النقص، فلا تزال هناك أوجه قلق كثيرة في ميدان حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الأشكال التقليدية من العدالة التي تتعارض مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. ورغم دينامية برامج المعونة القانونية ومنظمات المجتمع المدني التي تثير الإعجاب فقد جرت بعض المحاكمات الأخيرة في جرائم قتل بموجب النظام القضائي في بونتلاند وكانت تقل عن المعايير المتوقعة من محاكمة منصفة، ولكن الخبير المستقل علم بأن ذلك لم يكن راجعاً إلى نقص الإرادة السياسية من جانب السلطات ولكنه يعزى إلى قدرات النظام القضائي وتواجد كثير من القوانين المتعارضة في وقت واحد، وخاصة القانون العرفي وقانون الشريعة والقانون الرسمي الحديث.

٦٦- وفي سياق مناقشة الأمور المذكورة أعلاه مع السلطات أحيط الخبير المستقل علماً أنه بينما تسعى حكومة بونتلاند إلى تجنب تطبيق قانون "خير" ("Xeer") التقليدي في حالات الجرائم الخطيرة، وذلك بعرض هذه القضايا على القضاء العادي، فإن هذا القضاء العادي ليست لديه القدرة على كفالة إجراء محاكمة عادلة ويفتقر إلى الوسائل التقنية لإثبات القضية بطريقة لا تدع مجالاً للشك. وهكذا يستمر في الحكم على الجناة المزعومين بالموت. وتقول مصادر المجتمع المدني إن المحاكم في بونتلاند تعرض قضايا القتل على القضاء بسرعة وتصدر حكماً أولياً بعد ذلك سريعاً وخاصة في حالة توفر شهود العيان أو اعتراف الجناة المزعومين، وذلك لمنع التقاتل بين العشائر. وحسب قانون "خير" يحق لأسرة الضحية أن تقتل فرداً من أسرة الجانب المذكور. وفي كثير من الأحيان تتخلى أسرة الضحية عن هذا الحق في حالة صدور حكم بالإعدام على الجاني المزعوم. وربما كان هذا هو ما حدث في محاكمتين أخيرتين على جريمتي قتل.

٦٧- وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ أُغتيل وزير الإعلام على يد مسلحين مجهولين في غالكايو، وهي مدينة تجارية تربط بونتلاند بالمناطق الجنوبية الوسطى. وكان رئيس جمهورية بونتلاند قد عين الوزير لتسهيل المحادثات بين أصحاب المصلحة وكبار الشخصيات في منطقة مودوغ في ضوء تشكيل الإدارة الإقليمية. وتقول التقارير الواردة من المنطقة إن عملية القتل كان جريمة انتقام من جانب عشيرة فرعية ولم تكن بدافع سياسي.

٦٨- وأثناء زيارة الخبير المستقل إلى بونتلاند طلب من وزير العدل أن ينظم زيارة إلى السجن المركزي في غاروي للخبير المستقل وزملائه من مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وكان انطباع الخبير المستقل هو أن الظروف في مركز الاحتجاز سيئة للغاية وأن ذلك يرجع إلى عدم توفر القدرات لحبس عدد كبير من المساجين وليس ناجماً عن تعمد الإساءة. وبعد ذلك أوصى بأن تنظم وحدة حقوق الإنسان

في مكتب الأمم المتحدة السياسي دورات تدريبية لموظفي السجون على القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء من أجل زيادة وعيهم بالمعايير ذات الصلة.

خامساً - حقوق الإنسان في صوماليلاند

٦٩- ظلت الحالة مستقرة بشكل أو آخر في صوماليلاند أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. وكان قرار الرئيس ومجلس الشيوخ بتأجيل الانتخابات في آذار/مارس ٢٠٠٩ قد أثار موجة من الاحتجاجات وردت الحكومة بحملات اعتقال تعسفية وحظر المظاهرات. وأثار ذلك القلق بصدد حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير. ومن خلال المفاوضات والمصالحة تم التوصل إلى تسوية سلمية بين المعارضة والحكومة في منتصف السنة بشأن الانتخابات، ولكن الحالة تدهورت مرة أخرى وأدت التطورات اللاحقة إلى إلغاء الاتفاق وتأجيل الانتخابات مرة أخرى، ومن المقرر أن تنعقد الآن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٧٠- ووردت تقارير عن حالات عنف جنسي، بما في ذلك ارتفاع عدد الحالات المبلغة عن الاغتصاب الجماعي لفتيات مراهقات (بل وأصغر سناً). وأبلغ راصدو منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن حالات اغتصاب بلغ مجموعها ١١ حالة في مخيمات المشردين داخلياً في بونتلاند في شهر أيار/مايو وحده، و١٣ حالة في صوماليلاند. وتشمل بعض هذه الحالات أطفال وأولاد من أصحاب الإعاقات الذهنية والجسدية. وإلى جانب العنف المستخدم في كثير من الأحيان كان الجانب الأكثر انفعالاً في هذه الحالات هو إفلات الجناة إفلاتاً شبه كامل من العقاب. ولم يتم التبليغ عن معظم الحالات، وفي حالة التبليغ عنها كان يتم تسويتها في إطار العشيرة، وهو ما ينطوي على عدم فرض عقوبة مباشرة على الجاني. وفي عام ٢٠٠٨ انتهت ١٢ قضية اغتصاب فقط بالإدانة في المحكمة الإقليمية في هارجيسة.

٧١- ويكاد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أن يكون منتشراً بصورة عامة تقريباً في الصومال. وتدعم اليونيسيف عمليات التنمية المجتمعية في جميع المناطق سعياً إلى تحقيق التخلي الجماعي عن هذه الممارسة الضارة. وفي الوقت نفسه تعمل اليونيسيف مع الزعماء الدينيين من السودان ومع جامعات بونتلاند وصوماليلاند لتحقيق تغيير في موقف القيادات الإسلامية في الصومال تجاه حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقامت اليونيسيف أيضاً بدعم صياغة سياسة عدم التسامح مطلقاً، بالاشتراك مع وزارة شؤون الأسرة في كلا صوماليلاند وبونتلاند.

سادساً - ملاحظات عامة على الأزمة الصومالية

٧٢- تبين للخبير المستقل أثناء رحلته صوماليلاند وبونتلاند أنه إذا كانت مقديشو ظلت خارج نطاق الاتصال في معظمها فإن هناك مناطق أخرى في الصومال التي يمكن فيها اتخاذ

مبادرات تتصل في جملة أمور بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية للناس بعيداً عن مناطق الحرب.

٧٣- وكما جاء أعلاه، يعتقد الخبير المستقل أنه رغم الزيادة الأخيرة في العنف فإن آفاق حل الأزمة القائمة منذ زمن طويل في الصومال قد تحسنت في الأشهر الأخيرة. وقد قطعت الأزمة الصومالية كل المراحل، وأصبح من الممكن الآن مشاهدة الضوء في نهاية النفق.

٧٤- وبعد التحدث مع الصوماليين من كل نواحي الحياة، بما فيهم كثيرون ممن غادروا مؤخراً جداً مناطق الصومال التي مزقتها الحرب، أصبح الخبير المستقل مقتنعاً بحدوث تآكل كبير في الدعم الذي أظهر كثير من الناس للمعارضة قبل تغيير الحكومة وانسحاب القوات الإثيوبية في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكان قرار البرلمان الجديد في ١٨ نيسان/أبريل بتطبيق قوانين الشريعة في البلد قد أضعف المعارضة الإسلامية المتشددة، التي كانت قد استخدمت هذا الموضوع باعتباره خطأً هاماً في سياستها. والتفسير الصارم لقوانين الشريعة وفرض عدالة قاسية للغاية ومن التقييدات الكبيرة لبعض الممارسات يثير الاستياء بين الناس الذين تعودوا طويلاً على التراث الصوفي الإسلامي، وهو تراث أكثر تسامحاً. وربما كان ظهور قوى إسلامية أكثر اعتدالاً علامة على بداية التغيير، ويمثل قلق الآباء من تجنيد صغار أولادهم بالقوة من جانب قوات المعارضة لمقاتلة الحكومة عنصراً هاماً في عدم رضاء الناس عن المعارضة. وهناك عامل آخر يتصل بإدخال الأهداف الدينية في النزاع، ويتمثل ذلك في انخفاض حدة التنافس بين العشائر بسبب النزاع، حيث ظل هذا التنافس أساساً للصراع في الصومال لمدة طويلة. وأخيراً وليس آخراً توجد مؤشرات واضحة على الشعور بالإرهاق من الحرب بين السكان الذين يطمعون في التمتع مرة أخرى بحياة طبيعية.

٧٥- ومن المرجح أن يتزايد الفرار من صفوف القوات المعارضة إذا أوفت الحكومة الاتحادية الانتقالية بالآمال المعقودة عليها. وفي أمور أخرى سيتعين على هذه الحكومة أن تكفل عدم قيام قواتها، والقوات المتحالفة معها، بما فيها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بعدم أي انتهاكات لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني بل والاهتمام فعلاً باحترامهما. وبالإضافة إلى ذلك سيتعين عليها أن تغرس في عقول الناس الثقة في تصميمها وقدرتها على إحداث التغيير في الصومال.

٧٦- وفيما يتصل بهذه النقطة الأخيرة، سيتعين على الحكومة قبل كل شيء، أن تثبت أنها تهتم حقاً برفاه الناس. ولا بد أن تتغير الصورة السلبية لدى الناس عن حكومتهم - وهي أن الاهتمام الأول للحكومة هو البقاء في السلطة وأنها مصدر معظم حالات الفساد في البلد وأنها تفتقر إلى الالتزام بتحسين أقدار الناس.

٧٧- ويرى الخبير المستقل أن هناك قدراً من الأمل في هذا الصدد. وقد شعر بالإعجاب بإخلاص أعضاء الحكومة الجديدة الذين قابلهم. وأُحيط أيضاً علماً من جانب الكثيرين في منظومة الأمم المتحدة، الذين يقومون بالاتصال بها على أساس منتظم لأنهم يشعرون أيضاً

بالإعجاب بالنوايا الحسنة لدى أعضاء الحكومة الجديدة. ويوجد انطباع إيجابي مشابه عن الحكومة الجديدة لدى كثيرين آخرين.

٧٨- ومن الواضح أن الحكومة ستحتاج مساعدة المجتمع الدولي للوفاء بهذه التوقعات. وسيتعين مساعدتها للاستفادة من الفرص الجديدة التي أخذت تتفتح أمامها. وسيتعين على الحكومة والمجتمع الدولي معاً اتخاذ بعض القرارات والمبادرات الجريئة في هذا الصدد وإظهار قدرة خلاّقة في التعامل مع هذه الحالة الاستثنائية.

٧٩- وقد أدى تركيز الأمم المتحدة على الحالة الأمنية في مقديشو وجنوب ووسط الصومال، رغم أن ذلك كان مفهوماً، إلى التغاضي عن إمكانات موجودة في مناطق أخرى يقل فيها حجم الانشغالات الأمنية إلى درجة كبيرة. ويمكن إقامة الأسس في هذه الأماكن لإجراء مبادرات لإشاعة الثقة في الحكومة بين الناس، وذلك مثلاً بالمساعدة في تنمية قدرة الناس على كسب معيشتهم واستعادة المؤسسات المفيدة التي دُمرت بسبب الحرب وما إلى ذلك. ويمكن بعد ذلك تكرار التجربة المستفادة من هذه المبادرات في مناطق أخرى عندما تسمح الظروف بذلك.

٨٠- ويجب أن يقترن دعم المجتمع الدولي للحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفائها في محاربة التمرد بحوافز وأنشطة داعمة تعزز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتكفل دعم الشعب للحكومة. وإقامة بعض الظروف اللازمة لتقديم المساعدة في هذا الصدد قد يساعد الحكومة على أن تفكر في طرق بديلة وخلاقة لمعالجة الحالة.

٨١- وقد أدى اقتصار التركيز على مقديشو إلى إهمال أماكن أخرى يمكن أن تكون بمثابة مراكز مؤقتة لبعض أنشطة الحكومة. ولا يشير الخبير المستقل بالتخلي عن مقديشو إذ أنه يفهم أهميتها التاريخية والنفسية للصومال بأكمله. ومع ذلك فإن الصعوبات القائمة في مقديشو ينبغي ألا تقوّض جهود الحكومة والمجتمع الدولي لاتخاذ مبادرات مفيدة للناس، بحيث تساعد الناس وتعد البلد في الوقت نفسه للمستقبل.

٨٢- وقد ساعدت هذه البعثة الخبير المستقل على أن يكوِّن بعض الأفكار في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالتعليم كان تأثير النزاعات المسلحة في الصومال على قطاع التعليم واحداً من أبرز ما تأثر به الخبير المستقل من سمات هذه النزاعات، إلى جانب عمليات القتل ونزيف الدماء والمعاناة الإنسانية الناشئة عنها لمدة طويلة. ومما يدعو إلى الحزن الشديد أن جيلين كاملين تقريباً من الأطفال الصوماليين حُرموا من فرص التعليم الذي يعدّهم لاحتراف مهنة في العالم الحديث ولمساعدتهم على كسب معيشتهم. ويهتز المرء عندما يفكر في أن الصومال تخلو من الأشخاص المتعلمين اللازمين للاهتمام بشؤون الدولة بعد عودة السلام. ويشير الخبير المستقل إلى الأسباب التي يقدمها كثير من الآباء لتبرير خروجهم من الصومال، وأهمها الافتقار إلى الفرص التعليمية لأولادهم واحتمال تجنيدهم على يد القوات والمجموعات المسلحة. وأبلغ كثير من الشباب الصوماليين الخبير المستقل بالافتقار إلى فرص التعليم والمعيشة

في الصومال، وهو ما أرغم كثير من أصدقائهم على الالتحاق بقوات المعارضة لمجرد عمل أي شيء ولكسب معيشتهم في الوقت نفسه.

٨٣- وبفضل بعض التخطيط الخلاق لا بد أن يكون ممكناً وضع ترتيبات لتوفير التعليم لأعداد كبيرة من الأطفال والشباب الصوماليين، وهم الأهداف الأولى للتجنيد على يد القوات والمجموعات المسلحة. وعلى سبيل المثال يمكن إنشاء مشاريع في بونتلاند حيث يؤيد الرئيس هذه الفكرة. وإنشاء مشاريع مشابهة في صوماليلاند لا بد أن يكون ممكناً أيضاً. وقد تكون البداية الفعالة هي تنظيم برنامج مكثف لطلبة مختارين من أجل التعويض عن السنوات الضائعة من تعليمهم وتزويدهم بالتدريب المهني. ويمكن أيضاً أن يؤدي التفكير الخلاق إلى إشراك الشباب المتدرب على أنشطة لتوليد الدخل إشراكاً مثمراً. وإذا لم يحقق ذلك أي شيء آخر فإنه سيؤدي على الأقل إلى إعادة إشعال جذوة الأمل في أمة ضاع منها الأمل منذ زمن طويل.

٨٤- وفي ميدان التعليم أيضاً، يمكن اتخاذ ترتيبات مشابهة سواء في بونتلاند أو صوماليلاند لترتيب دورات تنشيطية و/أو تدريبية للمدرسين والأطباء والممرضات وما إلى ذلك. ويجري بالفعل تنظيم التدريب للشرطة في هاتين المنطقتين. ومن بين أمور أخرى يمكن أن تعطي هذه الأنشطة انطباعاً بقرب انفراج الأزمة. وخلق انطباعات إيجابية ينبغي أن يكون بحد ذاته هدفاً أولياً للحكومة.

سابعاً - التوصيات

ألف - للحكومة

٨٥- يتمثل أهم واجبات الحكومة في إشاعة الثقة في عقول الناس بأن المستقبل سيشهد أياماً أفضل وبأن الحكومة ملتزمة بتحقيق ذلك. وإثبات إخلاص إرادة الحكومة يتسم بالأهمية الأولى في هذا الصدد.

٨٦- وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الحياة والسلامة، يجب أن يتوفر دليل قوي على أن الحكومة تتخذ التدابير الممكنة في هذا الصدد، بما في ذلك التدابير اللازمة للتأكد من أن قواتها الأمنية ليست مصدراً للانتهاكات. وتجاوزات حقوق الإنسان غير مقبولة أياً كان مرتكبها، ولكن الحكومة تضطلع بمسؤوليات خاصة لتوفير الحماية. ويمكن أن تكون البداية الممتازة في هذا الطريق هي طرد المسؤولين والقادة المعروفين بفسادهم وعدم كفاءتهم وانتهاكهم لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتسمية نقطة مركزية لتنسيق حقوق الإنسان تستطيع الاتصال بالأمم المتحدة وغيرها في هذا الصدد سيكون مفيداً للغاية.

٨٧- ويجب إيلاء أولوية رئيسية للتدابير المتخذة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وهي ثقافة ذات جذور عميقة في الصومال، وكفالة مساءلة جميع موظفي الحكومة. والحكومة مرتبطة، بصفتها طرفاً في اتفاق جيبوتي، باتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع جميع تجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة طوال فترة النزاع الصومالي بأكمله. ويجب عليها أن تفي بهذا الالتزام مهما كانت هذه المهمة تحدياً لها. وإلى جانب صياغة آلية للتعامل مع مرتكبي الجرائم في الماضي، سيتعين أيضاً على الحكومة أن تتخذ تدابير لمنع الإفلات من العقاب في المستقبل. وتحقيقاً لذلك، سيكون عليها إعادة بناء وإعادة توزيع القوات الأمنية تحت قيادة وزعامة متحكمة تعزز السلوك المهني.

٨٨- وينبغي أن يستمر بناء قدرات قوات وموظفي الحكومة وتدريبهم على حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني طالما استمرت العادات والممارسات القديمة. وتلتزم الأمم المتحدة بتقديم المساعدة في هذا الصدد. ويجب استعمال هذه المساعدة على أساس الأولوية. وبصورة أكثر تحديداً يتعين وضع ترتيبات لتدريب السلطات الجديدة – ومنها مكتب رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان – وتزويدها بالمعلومات من أجل خلق الوعي بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان ولتنفيذ المعاهدات والمواثيق التي تم التصديق عليها. ويمكن أن تنعقد هذه الدورات التدريبية بصورة تبادلية في مختلف المواقع في البلد كلما سمحت الظروف بذلك، وأن تشمل السلطات المحلية والإقليمية والوطنية.

٨٩- وينبغي أن تتضمن الدورات التدريبية والإعلامية استراتيجيات لإثارة الوعي بإطار حقوق الإنسان وما يعنيه في الممارسة العملية، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في جميع العمليات. ومع مرور الوقت، سيكون من الضروري أيضاً تقديم الدعم لإنشاء آليات إشراف برلمانية وهيئة وطنية مستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وسيكون من الواجبات الضرورية في الأشهر القادمة العمل على كفالة إدماج حقوق الإنسان في عملية صياغة الدستور الجديد.

٩٠- ويجب متابعة تأكيدات رئيس الوزراء أثناء اجتماعاته مع الخبير المستقل بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان لتنفيذ ذلك في أقرب وقت ممكن، رغم التحديات الناشئة عن استمرار النزاع.

٩١- وأحد التحديات الهامة التي ستواجهها الحكومة يتمثل في تطبيق قوانين الشريعة كمصدر للتشريع. إذ أن مهمة اعتماد تشريع يمتثل تماماً للمعايير الدولية ستكون مهمة عسيرة للغاية. ويشعر الخبير المستقل بالسرور إذ يعلم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم فعلاً بالاتصال بالحكومة في هذا الصدد.

٩٢- ونظراً إلى أن المهام التي تواجه الحكومة على صعيد تحسين حقوق الإنسان للشعب هي مهام هائلة فينبغي أن تضع الحكومة خريطة طريق تشمل أهدافاً واضحة في الآجال الفورية والمتوسطة والطويلة. ومع أن تحسين الأمن المادي ينبغي أن يظل فعلاً

الأولوية العليا في الأجل الفوري فإنه يمكن إدراج أهداف أخرى. وتستطيع الحكومة أن تتعهد بإقامة أنشطة تتصل بممارسة بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت موضع الإنكار لمدة طويلة عندما تسمح الظروف. وعلى سبيل المثال يمكن إقامة التعليم العالي والتدريب المهني لشباب مختارين من مقديشو والمناطق الأخرى في جنوب وسط الصومال في بونتلاند ويمكن النظر في إجراء أنشطة مشابهة لتدريب المدرسين والممرضات. وبالفعل فإن أي نشاط سيكون مفيداً إذا كان يولد انطباعاً في أذهان الناس بأن الحكومة تهتم برفاههم.

٩٣- وينبغي أن تقوم الحكومة بمساعدة المجتمع الدولي بصياغة وتنفيذ خطط عمل رسمية وملموسة ومحددة زمنياً لوقف تجنيد واستخدام الأطفال. وينبغي أيضاً أن تسهّل إطلاق سراح جميع الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير شرعية من جانب قواتها المسلحة وتأمين وصولهم إلى برامج الحماية وإعادة الإدماج.

باء - للمجتمع الدولي

٩٤- من الأمور ذات الأهمية القصوى أن يعترف المجتمع الدولي بأن الصومال لا يواجه فقط واحدة من أسوء الأزمات الإنسانية في العالم اليوم ولكنه يمثل أيضاً تهديداً أمنياً خطيراً يتصل بالإرهاب العالمي، وهي حالة يمكن أن تزداد سوءاً إذا لم تعالج على وجه السرعة. ويبدو أن المساعدة الخارجية التي يُقال إنها تصل باستمرار لدعم المعارضة قد تسارعت في الأشهر الأخيرة. ولا يقف ذلك عند حد تلقي مزيد من الأموال ولكن يجري أيضاً إدخال مقاتلين أجانب. ويجب وقف ذلك بمزيد من السرعة عما كان سائداً حتى الآن.

٩٥- وقد استمرت الحروب دون توقف تقريباً نحو عقدين من الزمان وحطمت حياة الأشخاص العاديين في الصومال، ومع ذلك تمكنوا من البقاء على الحياة بشكل أو آخر. وهم يعيشون في دولة هشة تعرضت فيها كثير من المؤسسات الوطنية للتدمير أو العطب الخطير بشكل أو آخر وتتطلب إعادة البناء، من ناحية البنية التحتية والقدرات معاً. وتعاني قوات الشرطة والقوات الأمنية في كامل المنطقة الجنوبية الوسطى من حالة سيئة للغاية ويجب إعادة الحياة فيها وتجديدها وإعادة بنائها. أما في صوماليلاند وبونتلاند، حيث توجد مؤسسات، فهناك ثغرات يجب سدها ويجب بناء قدرات إضافية. والوصول إلى العدالة في كل أجزاء البلد محدود جداً، وخاصة أمام النساء. وسيتطلب تغيير هذه الحالة دعماً مخلصاً من المجتمع الدولي.

٩٦- ولذلك يجب أن يكفل المجتمع الدولي توفير كل الموارد المالية وغيرها من الموارد التي تطلبها الحكومة. وقد كان للتعهدات التي بُذلت في المؤتمر الدولي المعقود في بروكسل يوم ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بداية طيبة. ولكنها لا تكفي للاحتياجات الفعلية.

٩٧- ولحسن الحظ تحول اهتمام المجتمع الدولي مؤخراً إلى الصومال رغم أن ذلك كان يتصل أساساً بتنامي خطر القرصنة على طول الساحل الصومالي. ومن حسن الحظ أيضاً أن هناك اعترافاً دولياً متزايداً بأن مشكلة القرصنة لا يمكن حلّها بدون معالجة الأسباب الجذرية المتصلة بالفوضى والحرمان في الصومال. ففي بلد لا يكاد يجد فيه الشباب أي مصدر للمعيشة وحيث تقوم سفن الصيد الأجنبية بنهب الموارد السمكية في المياه المجاورة وحيث تقوم السفن الأجنبية بإلقاء المخلفات النووية وغيرها من المخلفات على السواحل دون اعتراض من أي قوة بحرية صومالية، فإن القرصنة تصبح مورداً بديلاً للدخل أمام الكثيرين، وهي مورد وافر الربح – وإن كان محفوفاً بالخطر. وإذا لم يؤخذ هذا الواقع في الاعتبار فلن يمكن القضاء على القرصنة. ويوصي الخبير المستقل بشدة في جملة أمور بأن يقوم المجتمع الدولي بدعم البرامج التي تطبقها حكومة بونتلاند في هذا الصدد.

٩٨- وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في توفير منح دراسية للطلبة الصوماليين، وخاصة للطلبة المقيمين في مخيمات اللاجئين في كينيا واليمن. فقد كانت ضريبة السنوات الطوال من النزاع المسلح باهظة على التعليم في الصومال. وسيظهر نقص خطير في الموظفين المتعلمين والمدرّبين للمساعدة في تيسير أمور الدولة بعد عودة السلام.

٩٩- ولتسهيل مشاركة الدول صغيرها وكبيرها، غنيّها وفقيرها، في دعم عملية السلام والمصالحة وإعادة البناء في الصومال، وسيكون من المهم التركيز على محنة شعب الصومال. ويشعر الخبير المستقل بالقلق العميق من الجهل بحالة الصومال لدي أشخاص يتمتعون بكثرة المعارف في مواضيع أخرى. وبالنسبة لمعظم هؤلاء فإن المشكلة لا تعدو أن تكون مشكلة أخرى في مكان آخر. ولا يُدرك معظمهم أن خطورة الحالة في الصومال والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ظلت تجري هناك لمدة طويلة. ويجب التوصل إلى سبل ووسائل تغيير هذه الحالة. وسيكون تنظيم دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بهذا الشأن بداية طيبة. ويبدو أن الجهود التي بذلها الخبير المستقل لزيادة توضيح هذه الأزمة قد فشلت في أن تترك أثرها حتى الآن.

جيم – للأمم المتحدة

١٠٠- في الصومال تواجه الأمم المتحدة واحداً من أصعب التحديات. فمن ناحية تقع عليها مهمة التفاوض بشأن السلام في بلد يجتاحه النزاع المسلح منذ مدة طويلة؛ ومن ناحية أخرى تواجه صعوبات تتصل بالأنشطة في ميدان حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والانتعاش والتنمية. وحتى الآن قامت الأمم المتحدة بعمل طيب بدرجة معقولة في ضوء الظروف ولكن كان يمكنها بالتأكيد أن تفعل ما هو أفضل من ذلك.

١٠١- وفي حين أن الممثل الخاص للأمين العام يقوم باقتدار بدفع عملية السلام قُدماً فإن الخبير المستقل يوصي فقط أن يولي الممثل الخاص وآخرون اعتباراً جدياً لطرق وأساليب

إشراك سلطات بونتلاند وصوماليلاند وكفالة دعمها الكامل في هذه العملية. وسيكون من المهم الحصول على الدعم الكامل من هذه السلطات لكل أنشطة الأمم المتحدة في الصومال. وتستضيف حكومتا بونتلاند وصوماليلاند بالفعل عدداً من الأنشطة الهامة للأمم المتحدة مثل تدريب قوات الشرطة وقوات الأمن والعاملون في دوائر السجون والقضاء، وهو ما سيؤثر تأثيراً كبيراً على مستقبل الصومال. وينبغي أن تبدأ وكالات الأمم المتحدة الآن تحركها المنتظر منذ زمن طويل لإجراء أنشطتها الخاصة بالصومال من داخل البلد نفسه، وأن تجعل بونتلاند وصوماليلاند بؤرتي أنشطتها. وسيؤدي ذلك إلى أثر نفسي على الشعب، وهو عنصر هام لنجاح عملية السلام في الصومال. ويشعر الخبير المستقل بالسرور لأن نائب الممثل الخاص للأمين العام قام مؤخراً بزيارة إلى صوماليلاند وأن الممثل الخاص سيقوم بزيارة بونتلاند في أوائل أيلول/سبتمبر، بعد التوقيع على اتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وبونتلاند في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

١٠٢- ويرحب الخبير المستقل بالجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال لكي يزيد بالتدريج تواجد موظفي حقوق الإنسان التابعين له في الصومال، من خلال بعثات متكررة إلى صوماليلاند وبونتلاند وإلى مقديشو وغيرها من أجزاء الصومال عندما تسمح الظروف الأمنية. ويأمل الخبير المستقل أن يؤدي ذلك في أقصر فترة ممكنة إلى إنشاء وجود لموظفي حقوق الإنسان في أرض الواقع على أساس دائم. ولقد لاحظ الخبير المستقل زيادة عدد موظفي وحدة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال وأُحيط علماً بأنه سيتم نشر موظفين إضافيين قريباً لتعزيز قدرة الوحدة. ومن المهم أن توجد خريطة طريق واضحة بشأن التواجد الدائم لموظفي حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في الصومال ذاتها.

١٠٣- وسوف يمكِّن تنفيذ قرار المجلس ٣٢/١٠ مكتب الأمم المتحدة السياسي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان من إقامة التعاون مع المؤسسات الصومالية الوطنية والإقليمية وتقديم الدعم لها من خلال اتفاق شامل. وقد تم صياغة إطار للتعاون التقني والمساعدة في مجال حقوق الإنسان من جانب المكتب السياسي/المفوضية بالتعاون مع السلطات الصومالية، ويغطي ستة مجالات للدعم: (أ) تعزيز التشريعات/القدرات الحكومية في مجال حقوق الإنسان؛ (ب) دعم إنشاء قوة شرطة تمتثل بقدر أكبر لمعايير حقوق الإنسان؛ (ج) المؤسسات الإصلاحية والقضاء؛ (د) دعم معالجة مسائل الإفلات من العقاب والعدالة والمصالحة؛ (هـ) الرصد والتبليغ؛ (و) التعليم وإثارة الوعي الجماهيري بحقوق الإنسان. ويأمل الخبير المستقل أن يتم قريباً تأييد هذا الإطار وتنفيذه فوراً.

١٠٤- ومع الثناء على الجهود المذكورة أعلاه يعتقد الخبير المستقل أن الأمم المتحدة برمتها ينبغي أن تفعل ما هو أكثر من ذلك في الصومال. وهو يوصي بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف واليونسكو أيضاً بالنظر في

تعزيز تواجدها في الصومال، بما في ذلك في بونتلاند وصوماليلاند. وتستطيع أن تتقاسم مهمات تدريب موظفي إنفاذ القوانين وموظفي المؤسسات الإصلاحية/القضاء ومنظمات المجتمع المدني وموظفي التعليم والمدرسين والطلبة والأطباء والممرضات وما إلى ذلك، من جميع مناطق الصومال. وسيكون تعزيز تواجدها في الميدان عاملاً حاسماً وسيرسل إشارة قوية إلى السلطات في الصومال بشأن التزام وإخلاص الأمم المتحدة في قضية حقوق الإنسان في ذلك البلد.

١٠٥- وينبغي أن ينظر مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضاً في القيام، متعاونين مع وكالات الأمم المتحدة حسب اللزوم وبمشاركة المشرّعين، ورجال القضاء، بما فيهم القادمون من صوماليلاند وبونتلاند، وخبراء القانون الإسلامي والقانون الدولي على السواء، بتنظيم حلقة تدريبية لمعالجة تنسيق القوانين الصومالية، وخاصة تنسيق قانون الشريعة الإسلامية والقانون العرفي وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويمكن أن تستفيد هذه الحلقة التدريبية من مشاركة أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة ذوي الصلة.

١٠٦- ومن جلسات الإحاطة بالمعلومات مع منسق الأمم المتحدة وممثلي وكالات الأمم المتحدة العاملين في الصومال من قواعد في نيروبي علم الخبير المستقل بالخطط الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لدى المنظمة بأكملها لأغراض المساعدة الإنسانية والانتعاش والتنمية في الصومال. وينبغي أن تستمر الوكالات في اتخاذ خطوات لخدمة الصومال من داخل البلد، من بونتلاند وصوماليلاند مثلاً، في أقرب وقت ممكن.

دال - للاتحاد الأفريقي

١٠٧- مع الإقرار بأهمية الدور الذي تؤديه قوات حفظ السلام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل حماية بعض المناطق الاستراتيجية في الصومال (مثل فيلا صوماليا (مقر رئيس الجمهورية) والمطار والموانئ البحرية) فإنه يتعين على الاتحاد الأفريقي أن ينظر في تزويد البعثة بولاية للحماية تشمل استعمال القوة عند اللزوم، وفقاً لما ينص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لحماية المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال والأقليات الصومالية والأشخاص المشردون داخلياً والمدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في مجال المعونة وموظفو الأمم المتحدة، بين آخرين، ومع ذلك ينبغي توخي الحرص البالغ لكفالة تدريب القوات تدريباً صحيحاً قبل أن تعهد إليهم هذه المهام. ويثني الخبير المستقل على بوروندي لإرسالها كتيبة أخرى إلى الصومال، ويشجع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على تعزيز وزيادة قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي.

ثامناً – الخلاصة

١٠٨- لا يمكن أن يبالغ الخبير المستقل في تشديد أهمية الجهد الدولي المتضافر من أجل إنهاء الأزمة القائمة في الصومال في أقرب وقت ممكن، وهي واحدة من أطول أزمات العالم الحديث عمراً وأكثرها إيلاماً. وهو ينطلق في ذلك من سببين. السبب الأول هو أنه يجب اعتبار الأزمة صدمة لضمير البشرية، من ناحية انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك احتمالات جرائم الحرب المرتكبة في الصومال طوال عقدين تقريباً. ولذلك كان من الحتمي أن يتحلّى المجتمع الدولي بقدر أكبر من التصميم للتوصل إلى حل لها. وعند القيام بذلك يجب أن يسعى المجتمع الدولي أيضاً إلى القضاء على الإفلات من العقاب التي ازدهرت في الصومال لمدة طويلة. وفي سياق تزايد الإدراك الدولي لضرورة القضاء على الإفلات من العقاب من المجتمع كله من أجل تعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون، تتيح الحالة في الصومال فرصة طيبة لضرب مثلاً يحتذى به. والسبب الثاني هو أن النزاع في الصومال قد بلغ مرحلة حرجة يمكن، إذا عولجت على النحو الصحيح، أن تؤدي إلى نتائج إيجابية في القريب. ويجب أن لا تضيع هذه الفرصة، ويجب أن يتحلى المجتمع الدولي بقدر من الالتزام والابتكار يزيد عمّا أظهره حتى الآن لاستخدام هذه الفرصة. وإلا فإن قوى الرعب والعنف ستواصل انتصارها لا في الصومال وحده ولكنها ستنتشر في أماكن أخرى من المنطقة أيضاً.